



ثورة يوليو في وثائق الخارجية البريطانية (الحلقة الأولى)

بقلم: د. رعوف عباس

12 يوليو 2002

السفير البريطاني يدعو حكومة بلاده الى مساندة الحكام الجدد في مصر!

- اعتقال ضباط يوليو للسياسين القدامى
- حرم السفارة البريطانية من كل مصادر المعلومات فاعتدوا على السفير الامريكى.
- السفير يقول: مجلس قيادة الثورة واقعى ويدرك تماما أن التسوية مع إسرائيل لا بد أن تتم إن أجلاً أم عاجلاً.
- عضو بمجلس الشيوخ خرج من الجلسة السرية لدخول حرب فلسطين إلى السفارة البريطانية وأبلغهم بكل ما دار وبعد 20 دقيقة كانت تفاصيل الجلسة في لندن.

تعد الوثائق البريطانية مصدراً مهماً لدراسة تاريخ مصر الحديث منذ الاحتلال البريطانى لمصر (عام 1882) حتى الشهور القليلة السابقة على العدوان الثلاثى (عام 1956). فقد حرص ممثل بريطانيا فى مصر على أن يوافى وزارة الخارجية البريطانية بمعلومات مفصلة عن الأوضاع الداخلية فى مصر بمختلف أبعادها : الاقتصادية والإدارية والأمنية والسياسية. بفضل وجود المستشارين الانجليز فى مختلف الوزارات المصرية (فيما قبل توقيع معاهدة 1936)، ووجود العناصر المتعاونة مع الانجليز فى الإدارة المصرية حتى قيام ثورة يوليو عام 1952. وكان عملاء بريطانيا من المصريين موجودين فى مختلف المستويات، وعلى سبيل المثال، كان مصدر البرقية الشفوية التى أرسلها السفير البريطانى فى القاهرة بعد انفضاض الجلسة السرية التى عقدها مجلس الشيوخ المصرى بعشرين دقيقة وقرر فيها اشتراك مصر فى حرب فلسطين عام 1948. فقد هرع أحد أعضاء المجلس بسيارته إلى السفارة بقصر الدويارة فور انتهاء الجلسة، وأنهى للسفير كل ما دار فى الجلسة،

ليصوغه الأخير فى برقية سرية نسب فيها المعلومات إلى عضو الشيوخ المصرى ولكن برقمه الكودى.

خلاصة القول إن الإدارة المصرية -بمختلف مستوياتها- كانت كالغريبال، تمر عبرها المعلومات الدقيقة الى السفارة البريطانية لتتضمنها تقارير ومذكرات وبرقيات السفراء المرسلة الى لندن، حيث تتناولها هناك أيد خبيرة بالتحليل والتحصيص ثم تزود السفارة بما يجب اتباعه إزاء ما قد يكون له أهمية سياسية من موضوعات.

كذلك كان الساسة من مختلف الأحزاب دون استثناء يحرصون على مد السفارة البريطانية بوجهة نظرهم فى الشئون الجارية فى مصر من خلال لقاءات متعددة (رسمية وغير رسمية) مسلمين بأن السفارة تلعب دور "رمانة الميزان" فى السياسة المصرية، التى يحرص كل حزب أن تتجه حركتها لترجيح كفته، أو يحرص على توضيح موقفه حتى لا تكون تلك الحركة عكس ما يتمناه. وهكذا تدفقت المعلومات على السفارة البريطانية من كل حذب وصوب وانهمرت عبرها إلى الخارجية البريطانية وكثيرا ما كانت نسخ من تلك التقارير والبرقيات والمذكرات ترسل لوزارات المستعمرات والحرب والبحرية والهند (قبل الغائها)، بل كانت تحرص الخارجية البريطانية على إبلاغ ما يتسم بالأهمية الاستراتيجية من تلك المعلومات إلى بعض حليقات بريطانيا.

ولعل مما يلفت النظر أن السفارة البريطانية عاشت في ظلام دامس بعدما قامت حكومة الثورة في أيامها الأولى بإلقاء القبض على جميع رجال السياسة والاحزابوا يداعم معتقل "المدرسة الثانوية العسكرية" فقد أدى اختفاء هذا المصدر الغنى للمعلومات وانقطاع قنوات الاتصال مع الإدارة المصرية بعد "حركة التطهير"، إلى فقدان السفارة لمصادر المعلومات، فأصبحت تعتمد على ما يقدمه السفير الأمريكي بالقاهرة (جيفرسون كافر) لزميله البريطاني من معلومات، أو ما يصل إلى مسامع رجال السفارة البريطانية من أخبار من خلال حفلات الاستقبال التي تقيمها السفارات.

وفيما بين يوليو عام 1952 وعدوان عام 1956 (الذي ترتب عليه قطع العلاقات مع بريطانيا)، أصبحت الوثائق البريطانية تعكس فقط الصلات والأحاديث الرسمية بين السفير البريطاني ورجاله وبين أعضاء مجلس قيادة الثورة وندرت المعلومات عن الأوضاع الداخلية للبلاد التي كانت السفارة البريطانية من قبل مصدرها الأهم.

وقد درجت الحكومة البريطانية على الإفراج عن الوثائق بعد انقضاء ثلاثين عاما على تاريخ كتابتها، وما لم يحل دون الإفراج عنها اعتبارات تتصل بالسياسة الخارجية أو الأمن القومي البريطاني، عندئذ قد يفرج عنها بعد خمسين عاما، أو تظل محظورة، أو على حد التعبير المستخدم في مثل هذه الحالة "تحفظ تحت القفل والمفتاح" فإذا تقرر الإفراج عن الوثائق سمح لمن يشاء بالإطلاع عليها مجانا، فإذا رغب في الحصول على نسخة من أى وثيقة أو مجموعة من الوثائق صورت له مقابل رسوم باهظة (أسعار اليوم جنيه استرليني واحد للصفحة). كما باستطاعة من يشاء الحصول على صورة فيلمية مصغرة (ميكروفيلم) لأى مجموعة أرشيفية كاملة طالما سدد الرسوم المطلوبة، فالعائد من تصوير الوثائق ينفق على تحسين وتطوير الخدمة بدار الوثائق عندهم. وطالما سمح بالاطلاع على الوثائق لاحتاج الأمر إلى الدخول فى إجراءات عقيمة تمتد شهورا (كما يحدث عندنا) ولا يتطلب الأمر الحصول على موافقات من جهات أمنية أو غيرها وإنما يصدر قسم خدمة المترددين على دار الوثائق البريطانية تذكرة الاطلاع بعد التحقق من شخصية الطالب.

ويدخل فى اختصاص دار الوثائق البريطانية نشر مجموعات من الوثائق التي تتصل بموضوع معين فى كتب تباع للجمهور، يتولى الاشراف على تحريرها فريق من المتخصصين والمؤرخين، وقد شكلت لجنة هناك فى اوائل التسعينات من القرن العشرين تولت جميع وثائق مختارة عن "الايام الاخيرة للامبراطورية البريطانية" نشرت فيها مجموعات وثائقية مختارة فى مجلدات تتصل ببلاد جنوب شرقى اسيا التي كانت ضمن "الامبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس"، وكذلك بعض بلاد افريقيا من المستعمرات البريطانية. وكان نصيب مصر فى هذا المشروع مجلدا من ثلاثة أجزاء يضم حوالى 1500 صفحة عن الفترة من نهاية الحرب العالمية الثانية حتى نهاية عام 1955، وحمل المجلد بأجزائه الثلاثة عنوان "مصر ومنظمة الدفاع عن الشرق الأوسط 1945 - 1955" ونشر هذا المجلد عام 1998 وقد حصلت "دار الهلال" على هذا المجلد، وضمته إلى مكتبتها.

ولما كانت "المصور" حريصة على المشاركة فى إحتفال مصر بالعيد الخمسين لثورة يوليو، بإلقاء الضوء على بعض جوانب تاريخ الثورة، فقد تلقيت دعوة كريمة من الأستاذ مكرم محمد احمد لكتابة بعض المقالات فى هذا السياق ففضلت أن أضع بين يدي القارئ الكريم بعض الوثائق البريطانية التي ضمها المجلد سالف الذكر عن ملاحم المعركة السياسية الذكية التي دارت بين "مجلس قيادة الثورة" والغرب عامة وبريطانيا خاصة فى السنة الفاصلة (1955)، التي جاء عدوان عام 1956 بعدها ليفتح صفحة جديدة فى علاقات مصر بالغرب.

وفضلت أن أبدأ هذه المجموعة من المقالات بنشر نص المذكرة التي كتبها السفير البريطاني بالقاهرة السير رالف ستيفنسون عند انتهاء مدة عمله بمصر، وأرسلها إلى وزير الخارجية البريطاني متضمنة خلاصة خبرته طوال سنوات عمله فى القاهرة (1950-1955). وجاء اختياري لهذه المذكرة التي حررت فى العاشر من يوليو عام 1955، كفاتحة لهذه المقالات لما تقدمه من رؤية شاملة لأكثر السنوات حسما فى تاريخ مصر المعاصر بعيون ممثل بريطانيا فى مصر.

وسوف أترك رالف ستيفنسون يتحدث إليك-عزيزى القارئ - ثم أقوم بالتعقيب على حديثه، مفندا ما يطرحه فى هذه المذكرة من آراء.

تقرير عن التغييرات التى حدثت فى مصر مقدم من السير رالف ستيفنسون إلى وزير الخارجية بتاريخ 1955/7/10

لما كانت مدة خدمتى سفيراً بمصر توشك على الانتهاء، فقد رأيت أن أسجل هنا انطباعاتى عن التطورات التى شهدتها مصر فى السنوات الخمس الاخيرة، وأثرها على مصر، واحتمالات المستقبل. لعل وزارة الخارجية، أو من يخلفنى فى منصبى يجد فيها ماينفع.

تتميز السنة الأولى من خدمتى (1950-1951) بالجهود المضنية التى بذلتها حكومة صاحبة الجلالة حتى تعود حكومة الوفد إلى رشدها فيما يتصل بالمسألة الانجليزية-المصرية كما تميزت بتدهور العلاقة بين الوفد والملك فاروق. وكانت السنوات الأربع التالية حافلة بالأحداث: إلغاء معاهدة 1936 المبرمة مع بريطانيا العظمى، وقيام حالة تشبه حرب العصابات فى منطقة قناة السويس، وحريق القاهرة وما ترتب عليه من إزهاق أرواح بعض البريطانيين، والثورة العسكرية فى يوليو عام 1952، وتنازل الملك فاروق عن العرش وإبرام الاتفاقية الانجليزية-المصرية الخاصة بالسودان، إعلان قيام الجمهورية المصرية، وتوقيع الاتفاقية الانجليزية-المصرية الخاصة بالغاء عن قاعدة قناة السويس بعد مفاوضات متقطعة ومضنية، وعزل اللواء محمد نجيب، فتتابعت الاحداث خلال تلك السنوات بصورة متداخلة الأبعاد متشابكة الحلقات.

وكان تشاؤم الملك فاروق بالنسبة لمستقبله السياسى واضحا كما كان من الواضح أيضا أن ارتفاع مد الحركة الوطنية المصرية والتطور العام للشئون الدولية سوف يجعل التوصل إلى تسوية انجليزية-مصرية بشأن قاعدة قناة السويس إن عاجلا أم أجلا مراً لا مفر منه. ولكنى لا أعتقد أن احداً من السياسين المصريين - بما ذلك جميع رجال الوفد - كان يتوقع أن الخلاف بين الوفد والملك الذى تسبب فى إلغاء معاهدة 1936، قد يؤدى إلى هذه النهاية الدرامية للطرفين (الوفد والملك) إلى إبرام الاتفاقية الانجليزية-المصرية (اتفاقية الغلاء). وكثيرا ماكان الوفد والملك يتصادمان فى الماضى، فيتم طرد الوفد من الحكم، وتتولى تشكيل الوزارة حكومة من حكومات القصر، ثم يسترد الوفد موقعه فيما بعد.

ولكن هذه المرة كانت خميرة العمل الوطنى قد بلغت من القوة درجة استعصت على نظام أضعفته تجاوزات الملك والهزيمة فى حرب فلسطين، وفساد التشريع والإدارة، فلم يستطع التصدى لها. كما لعب التوتر الناتج عن العلاقات السيئة مع بريطانيا دوره أيضا، فكان وقوع أى نوع من أنواع التغيير متوقعا فى النصف الأول من عام 1952 ولكن "الضباط الأحرار" فى الجيش وسلاح الطيران أحرزوا قصب السبق، ونجحوا فى تدبير انقلاب 23 يوليو بقدر من السرعة والشجاعة، هيا لهم الاستفادة من حسن الحظ الذى حالفهم منذ خطوا خطواتهم الأولى، وخلال ثلاثة أيام، غادر الملك البلاد، وأزيحت بذلك العقبة الرئيسية لإبرام اتفاقية خاصة بالسودان (كانت متطلبا أساسيا للوصول إلى اتفاقية مع بريطانيا بشأن قاعدة قناة السويس).

ومن الغريب، أن رد الفعل عند المصريين كان محدوداً فيما يتعلق بتنازل الملك عن العرش، وما تبع ذلك من سقوط الملكية. ويرجع ذلك إلى عدم اهتمام المصريين بشكل الحكم، وإلى أن الأسرة الحاكمة كانت أجنبية الأصل، ولم يبذل أفرادها جهداً فى التواصل مع الشعب، ومن ثم افتقروا إلى الشعبية، حتى عند أولئك الذين انحدروا من أصل تركى واستفاد أبائهم من النظام الملكى، فلم يحاولوا التحرك لمصلحة ذلك النظام.

ومن الصعوبة بمكان الآن أن نقدم تقييما لآثار هذه التطورات على مصر، ولكن يمكن القول إن تلك التغييرات الداخلية ظاهرة وليست حقيقية، رغم تداعيتها، وتواصل حلقاتها. فالتغييرات الداخلية التى تؤخذ بعين الاعتبار هى تلك التى تعبر من وضع مصر الدولى، غير أن ما حدث من تغييرات مازال يفتقر إلى هذا القدر من التأثير. وهذا التأثير لا يتصل فقط

بتسوية النزاع المزمع مع بريطانيا، ولكنه يتصل - أيضا - بالنمو السريع للثروة ومتطلبات الاستقلال في البلاد المنتجة للبتترول التي تقع إلى الشرق من مصر.

ورغم إلغاء الملكية، وتصفية نفوذ كبار الملاك عن طريق الإصلاح الزراعي، وحل الاحزاب السياسية، وقص أظافر الاخوان المسلمين، ظل المصريون على حالهم : كادحين طبعين، سريعي الانفعال، يسهل إسكاتهم وتهدينتهم، ويرجع ذلك إلى خضوعهم للحكم الأجنبي على مر القرون. ولكن خميرة القومية - التي تعد مستحدثة في الشرق - تفعل فعلها هنا، كما هو الحال في غير مصر من البلاد، جالبة معها الصراعات والتطلعات نحو مستقبل أفضل مهما كانت المتاعب، وقلة الحيلة، وسوء التقدير. ولا بد ان تكون هناك بداية يوما ما، ولكنها يجب ان تكون بداية مصرية خالصة، وهذا ما يتطلع اليه الشباب حكام مصر الجدد.

ولكن ماهو الأساس الذي يبنون عليه آمالهم؟ إن العنصر الرصين الفريد في هذا البلد هو "الفلاح" الذي أتمدت مصر على صيره غير المحدود في صنع حضارتها في الماضي والحاضر، وفي تكوين ثروتها، بل وفي استمرار وجودها. ولكن العمل الشاق المحدود العائد، في فلاحه الارض، لم يترك له وقتا للاهتمام بشئون الحكم. ولم تتكون بعد في مصر طبقة وسطى حقيقية، والعناصر التي تعتمد عليها الإدارة لا تزال كفاءتها بالغة النواضع وهو ما كان موضع شكوى دائمة لحكام مصر السابقين الذين عجزوا عن ايجاد حل له. والنظام الحالي يبذل أقصى الجهد للتغلب على تلك الظروف. ولكن العقبة الكبرى التي تعترض طريقكم تكمن في مواجهة المشكلات الاقتصادية والسكانية المستعصية التي تعاني منها البلاد.

وقد رأى "مجلس قيادة الثورة" أنه لا أمل في تحقيق تنمية سليمة إلا بعد التخلص من نفوذ كبار الملاك والسياسيين القدامى، ورجال الاعمال. وربما كانوا على حق، ولكن الهدم دائما أيسر سبيلا من البناء. وهم يحاولون سد الفراغ بتركيز مسؤوليات السلطة في أيديهم، مع البحث الدائب عن عناصر يمكن الاعتماد عليها لمساعدتهم في أداء مهامهم. ولاشك أن عدم توافر الضمان المادى لا يوجد ارضا خصبة للمثل العليا والنزاهة. ومالم تتوفر هذه الصفات بالقدر الكافي في الادارة المصرية، سيظل تحقيق الاستقرار معضلة كبرى. تلك هي حلقة الفساد التي يحاول أولئك الحكام الشباب الجدد كسرهما، ونجاحهم في تحقيق ذلك موضع شك بالطبع، ولكن يجب ان تقاس نتائج عملهم بمعايير الشرق الأوسط. غير أن مصر سوف تظل - كعهدها دائما - محتفظة بمهارتها الفطرية في الالتفاف حول قمة الكارثة دون الوقوف على حافتها.

وربما كان الأمل الرئيسي للنظام الحالي في التعامل مع مشكلة السكان المخيفة إذ يتزايد المصريون بنحو المليون نسمة كل ثلاث سنوات يعيشون محشورين في الشريط الزراعي الضيق، ويعتمدون على محصول واحد كمصدر للنقد الأجنبي. وإذا لم يتم العثور على البترول بكميات وفيرة، فلا مفر من استخدام كل نقطة من مياه النيل استخداما نافعا والعمل على إقامة صناعة على درجة كبيرة من الكفاءة، اذا قدر للمصريين العمل على انفاذ بلادهم. ان مصر لا تستطيع ان ترفع شرايعها بحبال من العنكبوت، وقادتها الجدد يعلمون ذلك جيدا، رغم ما يردده بعضهم من القول بأن مصر قادرة على تمويل مشروعات التنمية بالإعتماد على الذات.

ان المصريين عادة، والمتعلمين وأنصاف المتعلمين منهم خاصة، لم يدركوا بعد مغزى الاتفاقية الانجليزية-المصرية إدراكا تاما. فالاعتقاد بأن القوات البريطانية ستظل باقية في منطقة القناة رغم تأكيدات الحكومة البريطانية بتحقيق الجلاء، ثابت في الوعي المصرى، لا يزعجه إلا الانسحاب التام من القاعدة وإدراك واقع الامور يتزايد بين صفوف المتعلمين والحكومة المصرية، ويجر هذا الإدراك معه الحقيقة المزعجة التي مؤداها ان حكام مصر لن يستطيعوا بعد اليوم صرف الأنظار عن سوء أدائهم بتوجيه اللوم الى الإنجليز.

ولا اشك ان الصداقة الحقيقية الانجليزية-المصرية سوف تحل - في رأيي - محل الصداقة الظاهرية التي كانت نابعة من هيبة الوجود العسكرى البريطانى، وليس من التقدير لما فعله الانجليز في مصر، ولكن ذلك يتطلب وقتا وحكمة عند تناول

النشأن المصرى، فالرغبة متوفرة، ولكن يجب ان يعززها العمل. وليس من الحكمة ان نتوقع ان يتخلص هذا الشعب الانفعالى الطفولى من العقد التى ورثها من قرون عديدة من الخضوع للحكم الاجنبى، بين عشية وضحاها ويجب ان نتحلى بالمزيد من الصبر، ويتحلى المصريون بقدر من التفتح على نحو ما حدث لجمال عبدالناصر عند زيارته للهند وباكستان، فقد دهش - فيما علمت - لما شاهده من علاقة طيبة بين شعبى البلدين والانجليز "الممقوتين الإمبرياليين". ولكن جو العلاقات مع مصر الآن، بعد شهور من توقيع اتفاقية الجلاء، اصبح اكثر صفاء واعتدالاً، مما يبعث الامل فى المستقبل. ورغم انى لا استطيع استشراف ما قد يأتى به المستقبل من تطورات فى السنوات القادمة إلا أنه لن يدهشنى ان أرى الاتفاقية الانجليزية- المصرية الخاصة بقاعدة قناة السويس وقد تم تمديدتها لمرات عدة وفق ما يتناسب مع مصالحنا.

ويتعرض وضع مصر النسبى بين جيرانها فى الشرق الاوسط للتهديد لأول مرة، منذ خرجت البلاد من تحت جناح السيطرة الأجنبية، ويحدث ذلك فى الوقت الذى تتخلص فيه مصر من آخر مظاهر الوجود البريطانى. ويسبب ذلك لحكام مصر الجدد نوعا من الحيرة وفقدان الامل، لأنهم يرون ان مصر يجب ان تكون فى وضع يمكنها من قيادة الدول العربية. ولكن هذه الدول - وخاصة تلك التى هبطت عليها ثروات بترولية كبيرة- لم تعد تحتاج الى الوقوف وراء مصر اذا طلب منها ذلك. وجاء رد الفعل المصرى تقليدياً، فهناك "مؤامرة امبريالية" تهدف الى عزل مصر، ودفعها الى الصلح مع إسرائيل. ولكن "مجلس قيادة الثورة" واقعى ويدرك تماما أن التسوية مع اسرائيل لا بد ان تتم ان عاجلا أم آجلا، كما انهم يدركون ان وضع مصر الدولى، واستقرارها الداخلى، يعتمدان- فى المدى البعيد- على درجة النجاح التى يمكن تحقيقها فى معالجة مشاكلها الاقتصادية والمالية.

بقى أن أقول شيئاً عن السودان، وكما ذكرت آنفاً. تم حل مشكلة السيادة على السودان بتنازل الملك فاروق عن العرش مما اتاح لمجلس قيادة الثورة ان يعلن ان السيادة على السودان بيد السودانين انفسهم. فقد بدا منذ الوهلة الأولى أن مزاج السودانين الواعين سياسيا يتجه نحو الحصول على حق تقرير المصير. ورغم ان بقية سكان السودان لم يبلغوا درجة الاستعداد لذلك، إلا انهم كانوا يؤيدون المطالبة بحق تقرير المصير. ولكن قبل وبعد ابرام الاتفاقية الانجليزية-المصرية الخاصة بالسودان، أسفر "مجلس قيادة الثورة" عن أقبح وأسوأ جوانبه. وبلغ جهلهم بالسودان أنهم كانوا يظنون ان السودانين سوف يهرعون للارتقاء فى أحضانهم، وقد هب "الأنصار" لصددهم، مما جعلهم يحاولون التأثير على السودانين بالدعاية والرشوة حتى يكسب "الختمية" الإنتخابات ظنا منهم ان هؤلاء يؤيدون الوحدة مع مصر. وقد إتضح زيف ذلك أيضا. ولكن "مجلس قيادة الثورة" لم يع الدرس بعد، فهو يلعب الآن لعبة خطيرة بالعمل على إضعاف الحكومة السودانية عن طريق تحريض الجنوب ضدها. ولا تقتصر خيبة الأمل فى السودان على الجانب السياسى وحده، فقد فشلوا حتى الآن فى التوصل إلى اتفاق مع السودانين بشأن اقتسام مياه النيل، وهذه المسألة الصعبة أصبحت عاجلة الآن، لأن إقامة مشروع السد العالى فى أسوان تتطلب تسويتها قبل المضى قدما فى تنفيذ المشروع.

وبديهى أن العلاقات الطيبة بين مصر والسودان ستكون من مصلحة كل الأطراف المعنية بما فى ذلك بريطانيا. ولكن مصر تسعى إلى تحقيق رابطة دستورية مع السودان تحفظ لها ماء الوجه، وهو ما يرفضه السودانين لأسباب كثيرة. فإذا كان حكام مصر من ذوى البصيرة، فإن عليهم أن يركزوا على الرابطة الوحيدة التى تجمع بين البلدين وهى "النيل". ويمكن إقامة مجلس مشترك يتولى تنسيق الاستفادة بالنيل، واستغلال النهر لخدمة مصالح البلدين، وبذلك يتم تحقيق رابطة عملية نافعة على عكس الرابطة الظاهرية السياسية.

لقد ذكرت القليل أو لم أقل شيئاً يذكر عن السياسة الداخلية فى هذه المذكرة التى طالت فعلا، لأن السياسات القائمة على حكومة دستورية نيابية غابت عن المسرح السياسى المصرى منذ ثلاث سنوات. ويبدو أنها ستظل غائبة لسنوات أخرى مهما كانت الاشارات والوعود التى يطلقها "مجلس قيادة الثورة" بإعادة العمل بالديمقراطية البرلمانية. ولكننى أستطيع أن أضيف شيئاً فيما يتصل بطبيعة النظام والتوقعات المستقبلية بالنسبة له.

لم تستمر شعبية النظام الجديد سوى أشهر معدودات، شأنه في ذلك شأن الحكومات المصرية السابقة. ولا يعنى ذلك أن عودة الملكية موضع تفكير أحد، ولكن هناك حالة قلق، والجو معبأ برياح ثقيلة من التنبؤ بكارثة وشيكة. ولكن شيئا كهذا لا يسمح بنشره في الصحف، وهذه الرقابة على الصحف تساعد النظام على ممارسة مهامه دون عقبات، غير أن غياب النقد ليس في مصلحة أولئك الحكام الشباب الذين يفتقرون إلى الخبرة. ويمكن القول على وجه الإجمال إن هذه الحكومة لا تتميز على غيرها من الحكومات التي تواترت على حكم البلاد منذ عام 1922، إلا في كونها تحاول أن تفعل شيئا من أجل الشعب بدلا من أن تكفى ببذل الوعود.

لقد وقع أولئك الحكام الشباب في العديد من الأخطاء، وسوف يقعون في المزيد منها، ولكن لديهم شجاعة الالتزام بواجبهم، ولا يعملون لخدمة مصالحهم الشخصية، ويستحقون - في رأبي - كل الدعم الذى يمكن أن تقدمه لهم بريطانيا. واستقرار البلاد يعتمد على الحفاظ على وحدة "مجلس قيادة الثورة" فقد كانت بينهم خلافات فى الماضى تغلبوا عليها بصعوبة، ولا أظن أنهم يسمحون لأنفسهم بالدخول فى دائرة الخلافات مرة أخرى. وسوف يظل اعتمادهم كبيرا على الجيش، وعلاقتهم وثيقة بتنظيم "الضباط الأحرار" مجهول الهوية، الذى ساعدهم فى الوصول إلى السلطة. وعلى كل سوف يظل الوضع هشا، لأن التوسع فى تركيز السلطة يعوق حركة الجهاز الادارى، ولا يفسح المجال أمام المبادرة الفردية. ولكن التغيير لا يمكن أن يتم بغير القوة، وهو ما لا يقدم عليه إلا المتطرفون الذين يندر توفر الرحمة عندهم.

وهكذا قدم السفير البريطانى خلاصة تجربته فى مصر فى السنوات الخمس (50-1955). ولكن معظم ما جاء بتقريره ينصب على ثورة يوليو التى لم يكن قد مضى من عمرها بعد ثلاثة أعوام، كانت حافلة بالأحداث الداخلية على صعيد تأمين الثورة، وتسوية الخلافات التى نشبت بين أعضاء مجلس قيادة الثورة حول طابع الحكم وأسلوبه وقضية الديمقراطية، ثم بين المجلس و"الضباط الأحرار" الذين تصوروا أنهم "الجمعية العمومية" لحركة الجيش التى يجب أن يتم الرجوع إليها عند اتخاذ القرارات المهمة. وقد تمت تسوية الخلافات بين أعضاء المجلس وبعضهم البعض بإبعاد المعارضين، كما تم التخلص من وصاية تنظيم "الضباط الأحرار" بمحاكمات سلاح الفرسان، وتسريح العديد من الضباط ونقلهم إلى وظائف مدنية. وصاحب هذا على صعيد العمل السياسى الداخلى إلغاء الأحزاب والدستور والصدام مع الاخوان المسلمين والشيعيين. فإذا أضفنا إلى ذلك تلك الضربة التى وجهت إلى عمال كفر الدوار عندما رفعوا بعض المطالب العادية. وتقديم قادتهم لمحكمة عسكرية عداهم كل ذلك يفسر ما يذكره السفير من فتور الحماس الشعبى للنظام. ولكن لم تمض إلا شهور قليلة ووقع العدوان الثلاثى وبيئت النظام تمسكه بالمقاومة فيلتف الشعب حوله وتبرز قيادة جمال عبدالناصر وتتدعم زعامته لحركة التحرر الوطنى التى ارتكنت إليها شعبيته وشعبية النظام.

ولما كان السفير قد أعد مذكرته بعد إبرام اتفاقية الجلاء، فهو لا يذكر شيئا عن معركة المفاوضات، وكيف أدارها "الحكام الشباب الجدد" فقد استخدموا الرغبة الملحة لدى أمريكا لإشراك مصر فى نظام دفاعى عن الشرق الأوسط فى التعلل بعدم استطاعة مصر اتخاذ قرار بهذا الشأن مع وجود الإنجليز فى قناة السويس، فمارست الولايات المتحدة ضغطا شديدا على حليفها حتى وافقت على إبرام المعاهدة واضطر "الحكام الجدد" أن يقبلوا الربط الاستراتيجى بين القاعدة والدفاع عن الشرق الأوسط عندما أصبح من حق بريطانيا استخدام القاعدة فى حالة تعرض البلاد العربية أو تركيا أو إيران لعدوان خارجى. وكان القبول بهذا الشرط من أسباب فتور الحماس الشعبى، فقد ظن المصريون أن الإنجليز لن يعدموا مبررا للعودة. وهو أيضا من اسباب رضا السفير البريطانى عن "الحكام الجدد" ودعوته لحكومته أن تقدم لهم المساعدات الممكنة، بل وتوقعه أن يقبل هؤلاء تجديد الاتفاقية لمدد أخرى.

أما ما يذكره السفير بشأن الصلح مع إسرائيل كضرورة لتحسين أحوال مصر، فمرجهه إلى بداية العمل عندئذ على مشروع سرى للتسوية تضامنت فيه أمريكا وبريطانيا وحلفاؤهما عندما وضع "الحكام الجدد" عقبة جديدة فى طريق الانضمام إلى

مشروع الدفاع عن الشرق الأوسط، بعدما انتهت حجة الوجود العسكرى البريطانى بتوقيع اتفاقية الجلاء فتعللوا هذه المرة بوجود إسرائيل، مما دفع امريكا للترغم مشروع كامل للتسوية سوف نقف عنده فى المقالة القادمة.

تبقى مسألة فى تحليل السفير لموقف الشعب المصرى"الانفعالى الطفولى" الذى يتحمل الكثير ولا يصعب قمعه. والغريب أن هذه الفكرة هى التى ردها "ومجت" المندوب السامى لزعماء الوفد فى مقابلة 13 نوفمبر عام 1918 الشهيرة، فقد استنكر مطالبتهم بالاستقلال واصفا الشعب المصرى بالطفل الذى لم يبلغ سن الرشد، الذى لو أعطى الحرية يضر نفسه أكثر مما ينفعه. ومن عجب أن يظل تفكير ممثل بريطانيا جامدا إلى هذا الحد رغم ما عاناه الانجليز من ثورة عام 1919، وأحداث هبة عام 1946، وأخيرا الكفاح المسلح فى قناة السويس.

وإذا كان التقرير يقدم رؤية لثورة يوليو فى سنواتها الثلاث الأولى بمنظار السفير البريطانى، فهو يعكس العقلية الإستعمارية، وخاصة عندما يتحدث عن السودان. فقد كان من حسنات الثورة التسليم بحق تقرير المصير للشعب السودانى، وطرح مستقبل العلاقة السياسية بين البلدين لإستفتاء شعبى تحت رعاية دولية. ولم يصر "الحكام الجدد" على التمسك بالسيادة على السودان لأنها كانت مثار سخرية السودانين (وخاصة النخبة المتعلمة). إذ كيف يدعى السيادة على السودان من يفتقدها فى بلده؟ كانت مصر لا تزال تحت نير الهيمنة البريطانية، واستخدم الإنجليز موضوع السودان دائما للتهرب من إبرام تسوية مع مصر، فكان إقدام "مجلس قيادة الثورة" على البدء بتسوية موضوع السودان فى إطار مبدأ حق تقرير المصير موقفا تقدميا راقيا ما فى ذلك شك. وليس صحيحا أن مصر لعبت بورقة الجنوب ضد الحكومة السودانية، فالإنجليز وحدهم كانوا صناعها وايفردوا بإستخدامها.